الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 106/03(08/20)/11 – ش معدل (0200)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (106)

اللجنة الاقتصادية

تقرير الأمين العام

عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 31 أغسطس – 1 سبتمبر 2020

الفهـرس

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الجوانب الاقتصادية)

أ – قرارات الدورة العادية (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي..... 4

ب– متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد–19" 15

ثانياً: نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (105–106) – (الجوانب الاقتصادية) 16

متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(الجوانب الاقتصادية)

أ- قرارات الدورة العادية (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب- متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19".

أولاً: متابعـــة تنفيـــذ قـــرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(الجوانب الاقتصادية)

أ- متابعة تنفيذ قرارات الـدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

رقم القـــرار: (2261)

موضوع القـــرار: تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (104) و(105).

❖ **نص القرار:**

"الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (104) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (104) و(105). "

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقـم القـــرار: (2262)

موضـــوع القـــرار: الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) (مارس/آذار 2020).

❖ **نص القرار:**

" 1- الإحاطـة علمـاً بالموضـوعات التاليـة المُقتـرح تضـمينها فـي الملـف الاقتصـادي والاجتمـاعي لمجلـس جامعـة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):

- تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
- تقريـر حـول متابعـة تنفيـذ قـرارات القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دورتهـا الرابعـة (2019/1/20).
- الاستراتيجية العربية للسياحة.
- دعـم الـدول العربيـة المستضـيفة للاجئـين السـوريين للحـدّ مـن الأعبـاء الاقتصـادية والاجتماعيـة المترتبـة على هذه الاستضافة.
- تقريـر حـول التقـدم المُحـرز لاسـتكمال متطلبـات منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى وإقامـة الاتحـاد الجمركي العربي.
- معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي.
- الإطار الاستراتيجي العربي لمهننة العمل الاجتماعي.
- إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
- الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
- الموضـوعات التـي تقترحهـا الـدول الأعضـاء والمجـالس الوزاريـة والمنظمـات العربيـة المتخصصـة، وفق معايير عرض الموضوعات على القمة.

2- دعـوة الـدول الأعضـاء لموافـاة الأمانـة العامـة بالموضـوعات التـي تقتـرح إدراجهـا ضـمن الملـف الاقتصـادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وذلك في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخه.

3- الطلـب مـن الأمانـة العامـة إرسـال الوثـائق الخاصـة بـالملف الاقتصـادي والاجتمـاعي لمجلـس الجامعـة علـى مستوى القمة د.ع (31)، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه أسبوعين قبل تاريخ انعقاد القمة. "

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصـة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

رقم القـــــرار: (2263)

موضـــوع القـــرار: متابعـة تنفيـذ قـرارات القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دورتهـا الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20).

❖ **نص القرار:**

" 1 – الترحيب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضـاء والمجالس الوزارية المتخصـصـة ومؤسسـات العمل العربي المشترك لتنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة التي عُقدت في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.

2 – تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة بالتنســيق مع الدول الأعضــاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصـــصـــة، وإعداد تقرير في هذا الشـــأن يتم رفعه إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (2020)."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصـة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمة، وسيتم عرض الإجراءات المُتخذة ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

رقم القـــــرار: (2264)

مـوضـــــوع الـقـرار: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الأفريقية في دورتها الرابعة (مالابو – غينيا الاسـتوائية: 2016/11/23) والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (الجوانب الاقتصادية).

❖ **نص القرار[1]:**

" الإحاطة علماً بالموضـــوعات المقترح إدراجها في مشـــروع الملف الاقتصـــادي المرفوع للقمة العربية الإفريقية في دورتها الخامســة، ودعوة الدول الأعضــاء لموافاة الأمانة العامة بملاحظاتها حول مشــروع الملف في أجل أقصــاه 2020/2/15، تمهيداً لعرضها على دورة غير عادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسئولين، تعقد يومي 19–2020/2/20، بتفويض من المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي على المســـتوى الوزاري، للنظر في الموضوعات المدرجة في مشروع الملف الاقتصادي المرفوع للقمة العربية الإفريقية في دورتها الخامسة، ووضعها في شكلها النهائي، حتى تتمكن الأمانة العامة من التنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن."

(1) تذكر كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية انسحابها من أشغال الدورة الرابعة للقمة.

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصـــصـــة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية والمجالس الوزارية لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

رقم القـــرار: (2265)

موضوع القرار: محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **نص القرار:**

"أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. لجنة التنفيذ والمتابعة:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (48) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة: 10-2019/12/12).

ب. الطلب من الدول الأعضاء إخطار الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل حيال الدول التي صدر بشأنها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2234) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5 في إطار تطبيق آلية التزام الدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج. إحالة مشروع برتوكول التعاون في مجال المنافسة بالدول العربية إلى قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة للمراجعة، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة للاعتماد.

2. **قواعد المنشأ التفصيلية العربية:**

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الأول للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة: 14-2020/1/16).

3. **تطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بآلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني للخبراء القانونين المختصين بتطوير آلية فض المنازعات بين الدول العربية (الأمانة العامة: 8 -2019/12/9).

ب- الموافقة على تعديل مسمى "لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ليكون "آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

4. **التعاون الجمركي:**

أ. حث الدول العربية على الإسراع في الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، لتسريع دخولها حيز النفاذ.

ب. الترحيب بتوقيع دولة قطر على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

أ. الترحيب بتصديق دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

ب. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سرعة استكمال إجراءات التوقيع والتصديق على الاتفاقية.

ج. حث الدول العربية غير المنضمة إلى الاتفاقية على استكمال عروضها النهائية، لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:

أ. الطلب من الأمانة العامة استكمال الدراسات الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي وسرعة الانتهاء منها، حتى يتسنى الاستفادة بها في مراحل العمل القادمة.

ب. الموافقة على القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية بالصيغة المرفقة [1] [2].

ج. اعتماد دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد بالصيغة المرفقة [3]. "

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

رقم القـــرار: (2266)

موضوع القرار: الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) أحد أعمدة البنية التحتية للجودة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

❖ **نص القرار:**

" 1 – الترحيب بالدور الذي يقوم به الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) كأحد أعمدة البنية التحتية للجودة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

(1) بخصوص مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، تؤكد المملكة المغربية على تحفظها السابق المسجل على مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية والمتعلق بالمادة 87، كما تؤكد المملكة المغربية على إدراج تحفظها الخاص بالباب الثالث عشر من مشروع القانون والمتعلق بالقضايا الجمركية وفق الصيغة المدونة في تقرير الاجتماع 33 للجنة القانون الجمركي العربي الموحد (القاهرة: 16–17 أبريل 2019) وذلك على الشكل التالي:

- " تؤكد المملكة المغربية على تحفظها على الباب الثالث عشر المتعلق بالقضايا الجمركية وعلى ضرورة استثناء المقتضيات المتعلقة بالمنازعات من قاعدة التوحيد، لاعتبارات عدة منها كون القانون الزجري (العقوبات) الجمركي جزء من البناء القانوني الوطني الذي لم يوحد بعد على مستوى الدول العربية و أيضا اعتبارا لتباين المعطيات و التوجهات الاقتصادية و المالية لكل بلد مما يفسر كون معظم الاتحادات الجمركية في العالم تقتصر في تشريعاتها الجمركية الموحدة على الجوانب الجبائية والمسطرية (الإجرائية) دون أن تشمل المجال الزجري."
- كما تؤكد المملكة المغربية على تحفظها بشأن المادة (11) من مشروع اللائحة التنفيذية.
- كما تتحفظ على إضافة فقرة (ب) للمادة (100) من مشروع القانون ضمن الباب الثامن الخاص بالإعفاءات وتؤكد على موقفها المسجل سابقاً بخصوص الموضوع، ضمن تقرير الاجتماع (33) للجنة القانون الجمركي العربي الموحد (القاهرة: 16–17 أبريل 2019) والقاضي بإحالة الموضوع للجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة للبت فيه. وتؤكد على إدراج هذا التحفظ كذلك ضمن نص مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية.

(2) تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على تحفظها على المادة (87) في مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة.

(3) بخصوص مشروع دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد، تؤكد المملكة المغربية على تحفظها السابق المسجل على مشروع دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد، المتعلق بالضابط 4 من البند 0304 الخاص بالإيداع في المناطق والأسواق الحرة، تماشياً مع تحفظ المغرب على المادة (87) من مشروع القانون الجمركي العربي الموحد، وتؤكد على إدراج تحفظ الجانب المغربي على الضابط 4 من البند 030101 من دليل الإجراءات الجمركية والخاص بالإدخال المؤقت للسيارات السياحية الأجنبية، وذلك تماشياً مع تحفظ الجانب المغربي المسجل على المادة (11) من اللائحة التنفيذية لمشروع القانون. وتؤكد على إدراج هذا التحفظ كذلك ضمن نص مشروع دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد. كما تؤكد المملكة المغربية على إرجاع مشروع الدليل للجنة القانون الجمركي العربي الموحد لإعادة مراجعته على ضوء التعديلات التي أدرجت على مشروع القانون ولائحته التنفيذية خلال الاجتماعين (32) و(33) للجنة المختصة.

2 – دعـوة الـدول الأعضـاء بمنطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى إلـى الاسـتمرار فـي دعـم الجهـاز العربـي للاعتماد (ARAC)، من خلال أجهزة الاعتماد بالدول الأعضاء، حتى يتمكن من مواصلة عمله."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القـــرار: (2267)

موضوع القرار: الاستثمار في الدول العربية.

❖ **نص القرار:**

" **<u>أولاً: إعداد مسودة اتفاقية استثمار عربية جديدة:</u>**

1- الإحاطة علماً بتقرير الاجتماع عالي المستوى للخبراء (المملكة المغربية: 14-2020/1/15) المنعقد بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الإسلامي للتنمية، وذلك للاسترشاد بما خلُص إليه الاجتماع في إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة.

2- دعوة الدول العربية لموافاة الأمانة العامة بالنصوص التي ترغب في تضمينها في بنود اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة في أجل أقصاه شهرين من تاريخ مخاطبة الأمانة العامة لهم في هذا الشأن.

3- تكليف الأمانة العامة بدعوة لجنة الخبراء لعقد اجتماعها الثالث لمناقشة المسودة الجديدة لاتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، والذي سيتم تحديد موعده لاحقاً، في ضوء تقرير الاجتماع عالي المستوى للخبراء، والنصوص المقترحة التي ستقوم الدول العربية بإرسالها إلى الأمانة العامة.

4- حث لجنة الخبراء المعنية بالاستثمار في الدول العربية على سرعة الانتهاء من إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة قبل نهاية عام 2020.

5- عرض مشروع اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة فور الانتهاء منها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لرفعها إلى القمة العربية للاعتماد.

<u>ثانياً: مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:</u>

1. توجيه الشكر لمملكة البحرين على حُسن التنظيم لأعمال الدورة (18) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب التي عُقدت خلال الفترة 11-2019/11/13 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالتنسيق مع الجهات المعنية.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتحديد موعد ومكان عقد الدورة (19) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب وبدء التحضير له، وحث الدول العربية على المشاركة في هذه الدورة."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القـــرار: (2268)

موضوع القرار: دور الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة.

❖ **نص القرار:**

" 1- الإحاطة علماً بتقرير اتحاد الغرف العربية حول الأنشـطة التي قامت بها الغرف التجارية العربية الأجنبية المشـتركة خلال العامين 2018 و2019.

2- حث الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة على تعزيز علاقاتها بالدول العربية."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقـــم القـــرار: (2269)

موضوع القرار: الاستراتيجية العربية للسياحة.

❖ **نص القرار:**

" 1- الموافقة على الاســتراتيجية العربية للســياحة بصــيغتها المُعدّلة، ورفعها إلى القمة العربية في دورتها العادية (31) للاعتماد.

2- تكليف المجلس الوزاري العربي للسياحة بوضع خطة العمل التنفيذية لمبادرات الاستراتيجية العربية للسياحة بشكل يراعي خصوصية كل دولة والأنظمة المعمول بها."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقـــم القـــرار: (2270) [1] [2] [3]

موضوع القرار: الوضعية القانونية للتمديد للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

❖ **نص القرار:**

" 1- إلغاء القرار الخاص بالتمديد بصفة استثنائية لأمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمدة سنتين، لمخالفته للنظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة ولقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة في هذا الخصوص وللنظام الداخلي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

---

(1) يسجل وفد الجمهورية اليمنية احتجاجه واعتراضه على هذا القرار جُملةً وتفصيلاً والذي كان مقدماً من الإدارة القانونية بالأمانة العامة، وتم رفض تقديم أي صيغة أخرى توافقية.

(2) تتحفظ كل من: جمهورية الصومال الفيدرالية، الجمهورية اليمنية على الفقرة الأولى والثانية من التوصية للأسباب التالية:

1- استندت الفقرة الأولى إلى مخالفة قرار التمديد للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للنظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصـــصـــة، وهو النظام الذي تســري أحكامه فقط على المنظمات العربية المتخصـــصـــة والذي ليس من ضـــمنهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وإنما يعد المجلس مؤسسة عمل عربي مشترك.

2- مخالفة الفقرة الأولى لقرار المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي في دورته العادية رقم (83) بالموافقة على تقرير وتوصـــيات الاجتماع الاســتثنائي للجنة المنظمات في شــأن اعتماد الأنظمة واللوائح والنماذج الجديدة والتي نصــت في فقرتها الســابعة على "تطبيق الأنظمة الأساسية الموحدة في المنظمات العربية المعنية بالحساب الموحد". ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية غير معني بالحساب الموحد كونه ليس من المنظمات العربية المتخصصة وبهذا لا تطبق.

3- استبقت الفقرة الأولى والثانية حكم المحكمة الإدارية في الدعوى المثارة أمامها من أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية والمقيدة تحت رقم 1 لسنة 2020 ضد رئيس قطاع الشؤون القانونية، مدير إدارة الشؤون القانونية، ومدير إدارة المنظمات والاتحادات. والمتعلقة بالموضوع محل النظر.

(3) ملاحظة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق:

نظراً لإلغاء قرار مجلس الوحدة الاقتصـادية العربية المرقم 1815/ د 108 بتاريخ 2019/6/20، ولضـيق الوقت وقرب انتهاء عمل الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصـــادية الحالي (الســفير/ محمد الربيع)، تطلب كل من المملكة الأردنية الهاشــمية وجمهورية العراق الإعلان عن شغور المنصب ليتسنى للدول الأعضاء الترشيح من تاريخ صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي د.ع (105).

2- ضرورة التزام مجلس الوحدة الاقتصادية بالقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطبيق النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، أسوة بكافة المنظمات العربية، والتأكيد على خضوع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لولاية كلٍ من: لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.
- قامت الأمانة العامة بموجب المذكرة رقم 5/844/20 بتاريخ 2020/2/12 بإبلاغ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بنص القرار والطلب إليها موافاة الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن متابعة تنفيذ القرار.
- تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشـــمية رقم ج.ع/1055/3 بتاريخ 2020/5/19 بشــأن الطلب من مجلس الوحدة الإســراع بالإعلان عن شــغور منصــب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصــادية العربية، حتى يتسنى للدول العربية الأعضاء الترشّح لشغل المنصب.
- نظراً لانتهاء المدة القانونية لولاية الأمين العام الحالي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وإشارة إلى مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية التي تطلب الإسراع بالإعلان عن شغور المنصب، وجهت الأمانة العامة بموجب المذكرة رقم 5/2518/20 بتاريخ 2020/6/28 الدعوة للدول الأعضـــاء في مجلس الوحدة إلى الاجتماع للإعلان عن شغور منصب الأمين العام بتاريخ 2020/7/5 وتعيين من يسير الاعمال مؤقتاً إلى حين انتخاب الأمين العام الجديد وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصـادي والاجتماعي رقم 2270 بتاريخ 2020/2/6. وقد تلقت الأمانة العامة موافقة أربع دول أعضاء في المجلس (المملكة الأردنية الهاشمية – جمهورية العراق- جمهورية السودان – جمهورية مصر العربية) لعقد الاجتماع.
- تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشـــمية رقم ج.ع /280/3 بتاريخ 2020/6/29 بشأن المشاركة في الاجتماع الاستثنائي بتاريخ 2020/7/5 لاتخاذ ما يلزم بخصوص شغور منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- تلقت الأمانة العامة نســـخة من مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشـــمية رقم ح ع/322/3 بتاريخ 2020/7/2 الموجهة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تطلب فيها سرعة عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوحدة على مســتوى نواب الممثلين الدائمين لاتخاذ ما يلزم بخصــوص شــغور منصــب الأمين العام، وقد أيدت بعض الدول الأعضاء هذا المقترح.
- وفي هذا الشـــأن، دعت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصـــادية العربية بموجب مذكرتها رقم أ م/211 بتاريخ 2020/7/12 الدول الأعضـــاء إلى الاجتماع الاســـتثنائي بشـــأن منصـــب الأمين العام للمجلس، وذلك بتاريخ 2020/7/19.
- عُقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 20202/7/19 بحضور الدول الأعضاء (المملكة الأردنية الهاشمية – جمهورية العراق- جمهورية السودان – جمهورية الصومال الفيدرالية – دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية – الجمهورية اليمنية)، واتخذوا مجموعة من التوصيات منها:

- تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2270 بتاريخ 2020/2/6، وإعلان شغور منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصـادية العربية في الدورة العادية 110 لمجلس الوحدة الاقتصـادية العربية، على أن تُعقد قبل انعقاد الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تكليف الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصـــادية بتقديم تقرير حول ملائمة تطبيق النظام الأســـاســـي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن يقدم للدورة 110 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- الدعوة لتشـــكيل لجنة قانونية مشـــتركة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصـادية العربية للبتّ في قانونية الفترة التي يشـغلها الأمين العام للمجلس ما بعد 10 يونيو 2020، على أن ترفع تقريرها للدورة 110 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- توجيه الشكر والتقدير لسعادة السفير / محمد محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصـادية العربية على الجهود التي قام بها خلال فترة عمله.

رقم القـــرار: (2271) (*)

موضوع القرار: وضع منظمة المرأة العربية

❖ **نص القرار:**

"1- التأكيد على ضرورة التزام منظمة المرأة العربية بجميع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية والسلطة العليا لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

2- الطلب من منظمة المرأة العربية تعديل اتفاقية إنشائها بما يتوافق مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة واللوائح الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وعرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- تشكيل لجنة من الدول الأعضاء مفتوحة العضوية، والأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية – إدارة الشؤون القانونية)، ورئيس الهيئة العليا للرقابة، لدراسة وتقييم أوضاع المنظمة، والتركيز على الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية، وتقديم تقرير متكامل للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها القادمة."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.
- قامت الأمانة العامة للجامعة بإبلاغ منظمة المرأة العربية بنص القرار بموجب المذكرة رقم 5/847/20 بتاريخ 2020/2/12 والطلب إليها وموافاة الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن متابعة تنفيذ القرار.
- قامت الأمانة العامة بتوجيه الدعوة للدول الأعضـاء ورئيس الهيئة العليا للرقابة المالية والإدارية بموجب المذكرة رقم 3/446/20 لحضور اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية لدارسة وتقييم أوضاع منظمة المرأة العربية الذي كان مقرراً عقده بتاريخ 2020/3/12 بمقر الأمانة العامة، إلا أنه تم إلغاء عقد اجتماع اللجنة نتيجة للظروف المترتبة على تفشي فيروس كورونا في العالم والمنطقة العربية.

(*) تسجل الجمهورية اللبنانية تحفظها على هذه التوصية للأسباب الإجرائية والقانونية التالية:

1- مخالفة الأمانة العامة للإجراءات والمُهَل القانونية وضربها لمبدأ سيادة الدول الأعضاء وذلك عبر الاستمرار والإصرار على الإشارة إلى مذكرة الأردن الاستفسارية بالرغم من سحبها من قبل المندوبية الأردنية قبل توزيع المذكرة الشارحة، فضلاً عن إعطاء الأمانة العامة نفسها الحق بتفسير المذكرات الشفهية للدول على نحو مخالف لنية الدولة صاحبة المذكرة.

2- تضمين المذكرة الشارحة لمعلومات مغلوطة وغير دقيقة عن الأوضاع المالية والإدارية، وبالتالي دفع المجلس لاتخاذ قرار بمعزل عن الوقائع الدقيقة.

3- تركيز الأمانة العامة على أن هذه الأوضـــاع المســـتجدة في المنظمة في حين أنها وأســـوة بكثير من المنظمات العربية هي وليدة تراكمات عبر سنوات.

4- إن طابع العجلة القصوى الذي أسبغ على الموضوع غير مبرر ولم يُعط المندوبيات الوقت الكافي للتواصل مع عواصمها، خاصة وأن المجلس الأعلى للمنظمة يتألف من السيدات الأُول في الدول الأعضاء.

رقم القـــــرار: (2272)

موضوع القرار: شغور منصب المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

❖ **نص القرار:**

" 1- توجيه الشكر للدكتور/ رفيق صالح – المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، على الجهود الكبيرة التي بذلها في تطوير وتفعيل عمل المركز والمحافظة على مكتسباته ومقدراته في ظل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية.

2- التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2162) في دورته العادية (100) بتاريخ 2017/8/24، (الفقرة 18) والخاصة بشغور منصب المدير العام للمنظمة والتي تطلب من المنظمات العربية المتخصصة في حالة تغيب المدير العام للمنظمة يتم تكليف أقدم مدير إدارة للقيام بتسيير أعمال المنظمة.

3- الطلب من الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في دورتها القادمة اختيار أقدم مدير إدارة في المركز لتولي مهام المدير العام للمرحلة القادمة."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.
- قامت الأمانة العامة بإبلاغ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضـي القاحلة بنص القرار بموجب مذكرتها رقم 5/848/20 بتاريخ 2020/2/23.
- عقدت الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضـي القاحلة اجتماعها بتاريخ 2020/6/23 وأصـــدرت القرار رقم 35 بالموافقة بالإجماع على انتخاب الدكتور نصـــر الدين العبيد مديراً عاماً للمركز العربي لدراســات المناطق الجافة والأراضـــي القاحلة لمدة أربع ســنوات تبدأ من تاريخ 2020/7/1، على أن يتمتع المدير العام الجديد بكافة الحقوق والمزايا والصلاحيات الممنوحة للمدير العام السابق. كما وافقت على تسمية السيد الدكتور رفيق علي صالح مستشاراً لدى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، لشؤون المشاريع القومية والبحثية والمجلات العلمية لما يتمتع به من خبرات علمية وإدارية متميزة.

رقم القـــــرار: (2275).

موضوع القرار: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

❖ **نص القرار (الجوانب الاقتصادية):**

" **<u>أولاً</u>: <u>المجالس الوزارية</u>:**

<u>الإحاطة علماً بـ</u>:

- تقرير وقرارات الدورة (36) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: 2019/10/6).
- تقرير وقرارات الدورة (31) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (الأمانة العامة: 2019/10/24).
- تقرير وقرارات الدورة (13) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2019/11/5).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (32) لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – مدينة الإسكندرية: 13-2019/11/14).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (23) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (الرياض–المملكة العربية السعودية: 2019/12/18).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (22) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (محافظة الأحساء– المملكة العربية السعودية: 2019/12/23).

ثانياً: اللجان:

الموافقة على:

- تقرير وقرارات الاجتماع الخامس للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (الأمانة العامة: 22-2019/9/24).
- تقرير وتوصيات الاجتماع (40) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء (الأمانة العامة :13-2019/11/14).
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة: 17-2019/12/19)، مع التأكيد على ما يلي:
  - الموافقة على الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وفق الصيغة المرفقة.
  - الموافقة على الهيكل التنظيمي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وفق الصيغة المرفقة.
  - الموافقة على إنشاء المكتب العربي للزيتون ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
  - الترحيب باستضافة الجمهورية التونسية للمكتب العربي للزيتون، على أن تتحمل التكاليف المترتبة على تشغيل المكتب دون تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية نتيجة إنشاء المكتب.
  - عقد دورة تدريبية لرؤساء هيئات الرقابة المالية والإدارية ورؤساء وحدات الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة خاصة بالتعديلات الجديدة في الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وذلك خلال النصف الثاني من عام 2020.
- الموافقة على تقرير وتوصيات اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة والتي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 20-2020/1/22.
- تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 21-2020/1/22)."

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضـــاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.
- عُقد الاجتماع (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصـادي والاجتماعي بتقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/7/23، وصدر عنه عدة توصيات أهمها:
  - الموافقة على اعتماد موازنات المنظمات العربية المتخصـــصـــة للعام 2021 فقط، ووفق ما اعتمد لها في عام 2020م، على أن تعرض موازنات عام 2022 للمنظمات العربية المتخصـــصـــة في الاجتماع القادم للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمقرر عقده في يوليو 2021.
  - التأكيد على المنظمات العربية المتخصـصـة الالتزام بأحكام النظام المالي والمحاسـبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة في تنفيذ موازناتها.
  - التأكيد على المنظمات العربية المتخصـــصـــة الاسـتمرار في جهودها في مجال التمويل الذاتي من خلال تقديم خدماتها بمقابل وتعزيز التعاون مع الدول العربية (حكومات وقطاع خاص) من أجل الترويج لخدماتها كونها بيوت خبرة في مجالات عملها.
  - التأكيد على عدم المساس بحقوق الموظفين من المنظمات العربية المتخصـصـة ورواتبهم ومستحقاتهم، أو إجراء أية تعديلات عليها دون صدور قرارات بذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
  - الطلب من المنظمة العربية للتنمية الادارية إعداد مذكرة توضح فيها الظروف التي تواجهها بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) وما سببته لها من عدم القيام بنشاطاتها وبرامجها المعتمدة في عام 2020، والتكاليف الثابتة التي تحملتها وتتحملها بسـبب ذلك، وتقديمها للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي في دورته القادمة (106)، للنظر

في صدور قرار بمساهمة الدول العربية الأعضاء في تغطية تلك التكاليف لتلك السنة (2020).

- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة وضع ميزانية تقديرية لعام 2022، تغطي احتياجاتها الاساسية للعام القادم، أخذا بالاعتبار تطورات تأثيرات جائحة كورونا.
- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة سرعة العمل على وضع خطط بديلة لتنفيذ مشاريعها وأنشطتها وبرامجها المعتمدة، في حال استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، ليتم عرضها على الاجتماع الاستثنائي الذي سيعقد في شهر ديسمبر 2020.
- دعوة المنظمات العربية المتخصصة الى عقد ورش عمل وندوات متخصصة من خلال تقنية "فيديو كونفرانس" للاستفادة من الخبراء المتواجدين في المنظمات ودعوة الدول العربية للمشاركة فيها.
- إحالة المواصفات والمعايير والشروط الخاصة لشغل منصب رئيس الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأكاديمية، إلى الدول الاعضاء لاخذ مرئياتها وملاحظاتها على ان ترسل هذه المرئيات والملاحظات للأمانة العامة للجامعة (ادارة المنظمات والاتحادات العربية) قبل عقد اجتماع الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوقت كاف، على ان تعرض على المجلس لاتخاذ القرار المناسب.
- التأكيد على التزام المنظمات العربية المتخصصة بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك وأن قراراته ملزمة ونهائية ويلغى حكماً أية قرارات أو تعليمات تتعارض معها.
- التأكيد على الأمانة العامة للجامعة والدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة عدم عرض أية مواضيع مالية وإدارية وهيكلية وتنظيمية خاصة بشؤون المنظمات العربية المتخصصة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس جامعة الدول العربية إلا بعد عرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- الموافقة على فتح مكتب إقليمي للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بجمهورية العراق، على ان تتحمل جمهورية العراق التكاليف المترتبة على تشغيل المكتب، دون تحمل الدول الأعضاء ايه أعباء مالية نتيجة إنشاء المكتب.
- الموافقة على التمديد لكل من الخبيرين بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية على النحو التالي:
  - الدكتور / غالب شحادة مدير المعهد العربي التقني للزراعة والثروة السمكية باللاذقية – الجمهورية العربية السورية وذلك لمدة عام اعتباراً من 2021/1/1 حتى 2021/01/31.
  - الدكتور / فيصل رشيد خبير زراعي بادارة البرامج الفنية والمشرف على وحدة الدراسات والاستشارات بمقر المنظمة بالخرطوم وذلك لمدة عام اعتباراً من 2021/1/1 حتى 2021/01/31.
- دعوة اللجنة الفنية المعنية بدراسة الانظمة الاساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة عقد اجتماعها في الفترة القادمة لدراسة المواضيع المكلفة بها من قبل لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- عقد دورة استثنائية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر ديسمبر 2020 لمراجعة الخطط البديلة التي ستضعها المنظمات العربية المتخصصة في حال استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، بالإضافة لمراجعة أوضاع المنظمات وادائها خلال عام 2020، يسبق ذلك اجتماع للجنة الفنية المعنية بدراسة الانظمة الاساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة لمناقشة ما احيل اليها من موضوعات تمهيدا لمناقشة ما تتوصل اليه في اجتماع لجنة المنظمات المشار إليه.

- عقد الاجتماع الثلاثون للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعـــة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 12-2021/7/15 الموافق 3-6 ذو الحجة 1442 هـــ ويسبقه الاجتماع التشاوري لرؤساء هيئات الرقابة المالية ورؤســـاء وحدات الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصـــصـــة يوم 2021/7/11 الموافق 2- ذو الحجة 1442 هـ.

ꕥ

ب- <u>متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19" (الجوانب الاقتصادية)</u>:

قامت الأمانة العامة باتخاذ عدد من الإجراءات في إطار متابعة تنفيذ البيان الصـــادر عن المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي بشـــأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19"، من خلال المجالس الوزارية واللجان العربية المتخصـــصـــة، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية.

(الموضوع معروض في بند مستقل)

ثانياً: نشاط الأمانة العامة

فيما بين دورتي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (105) و (106)

(الجوانب الاقتصادية)

ثانياً: نشاط الأمانة العامة

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (105) و(106)

(الجوانب الاقتصادية)

---

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي.
2. في مجال الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث.
3. في مجال شؤون البيئة والأرصاد الجوية.
4. في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.
5. في مجال الطاقة.
6. في مجال النقل والسياحة.
7. في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.
8. في مجال المنظمات والاتحادات العربية.
9. في مجال العلاقات الاقتصادية.
10. في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.
11. في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية.

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

❖ **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

لجنة التنفيذ والمتابعة:

تعقد لجنة التنفيذ والمتابعة اجتماعها (49) (الأمانة العامة: 2020/8/23) عبر تقنية "فيديو كونفرانس" لمناقشة عدة موضوعات، من أهمها متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في تطبيق الأحكام المتعلقة بالمنطقة. كما سيتم استعراض التقرير السنوي لاتحاد الغرف العربية، وكذلك تقارير اللجان والفِرَق الفنية المنبثقة عن اللجنة.

اللجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية:

عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية بتاريخ 2020/5/11 عبر تقنية "فيديو كونفرانس". وقد خلص الاجتماع إلى عدد من التوصيات، من أهمها: قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المُدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً) من الدول العربية خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد، طالما يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أي وسيلة تحقق إلكترونية أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ وفق النموذج المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، والطلب من الدول الأعضاء التي ترغب في إصدار شهادة المنشأ إلكترونياً إخطار الأمانة العامة بذلك قبل أسبوع من بدء الإصدار مع توضيح آلية التحقق منها وتاريخ بدء التطبيق حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء. كما تم الطلب من الأمانة العامة الدعوة لعقد اجتماع للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر/ أيلول القادم لتقييم التجربة، وكذلك الطلب من الدول الأعضاء تذليل أية عقبات من شأنها أن تتسبب في تعطيل حركة التجارة بين الدول العربية الأعضاء في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة.

فريق الخبراء المختص في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكار في الدول العربية:

عقد فريق الخبراء المختص في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكار في الدول العربية الاجتماع (11) (الأمانة العامة: 17-2020/2/19)، حيث تم مناقشة الاستبيان الخاص بسياسات وقوانين المنافسة في الدول العربية، وتم الطلب من الأمانة العامة إرسال الاستبيان للدول الأعضاء لغرض ملئه، ثم إعادة إرساله للأمانة العامة لتقوم بتحليله وعرضه على الاجتماع القادم للفريق. كما تم المناقشة والانتهاء من الصياغة الأولية لمواد مشروع القانون الاسترشادي العربي للمنافسة؛ من الفصل الأول حتى الفصل الثالث.

لجنة الخبراء القانونين المختصين لتطوير لائحة القواعد الاجرائية المتعلقة بآلية فض المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

عقدت لجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. اجتماعها (3) (الأمانة العامة: 23-2020/2/25) وذلك بمشاركة وفود 12 دولة عربية، حيث ناقش الاجتماع المادة الأولى من الاتفاقية، كما توصل الاجتماع لعدد من التوصيات، من أهمها:

- تكليف الأمانة العامة بوضع ديباجة (فصل تمهيدي) للآلية تحدد مرجعيتها ونطاق عملها وأهدافها.
- تكليف الأمانة العامة بإضافة الأرقام الواردة في متن الآلية بالحروف إلى جانب الأرقام.
- تكليف الأمانة العامة باستبدال مصطلح فريق التحكيم بفريق تسوية المنازعات أينما وجدت في النص.

- إعادة النظر في موقع المادة (5) والتي تنص على "يجوز لدول أطراف النزاع حضور جميع مراحل تسوية المنازعات الواردة في هذه الآلية أو تفويض من يمثلهم قانوناً كما يجوز لهم الاستعانة بمستشارين" لتلحق بالمادة الخاصة بإجراءات العمل.
- فتح النقاش لاحقاً للمادة (6) الفقرة (2) العناصر (أ)، (جـ)، (د) والتي تنص على (أ) (تقديم المشورة القانونية والدعم الفني في مجال تسوية المنازعات)، (3) من المادة (6).
- (جـ) تلقي الاخطارات، ومتابعة مختلف مراحل وإجراءات تسوية النزاع) للمراجعة.
- اعتماد تقارير فرق تسوية المنازعات. (وجهاز الاستئناف).
- فتح باب النقاش حول الفقرة (3) من المادة (6).
- إضافة المادة (7) من اتفاق منظمة التجارة العالمية إلى المادة التي تتناسب معها في الآلية.
- الطلب من مملكة البحرين تقديم مقترح يضاف للمادة (11) بخصوص كيفية عقد الاجتماعات عن بعد عبر وسائل الاتصال الحديثة، في حال اتفاق الأطراف على ذلك.

الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة:

- عقد الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة اجتماعاً استثنائياً (المملكة الاردنية الهاشمية: 25-2020/2/26)، وتم خلاله مناقشة خطة عمل المرحلة القادمة للفريق، حيث تم تشكيل مجموعتين عمل من الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة: المجموعة الأولى: لمراجعة الشروط المرجعية لعمل الفريق ووضع خطة استراتيجية لفريق سلامة الغذاء في تسهيل التجارة في المنطقة العربية، والمجموعة الثانية: لوضع سياسة عربية عامة لسلامة الغذاء في المنطقة العربية.
- عقد الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة اجتماعاً عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/6/22، حيث تم استعراض ما تم التوصل إليه من قبل المجموعتين، وتم الطلب من مجموعة عمل مراجعة الشروط المرجعية وإعداد الخطة الاستراتيجية للفريق مواصلة جهودها لإعداد النسخة النهائية من الوثيقتين وعرضهما على الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء من أجل الاعتماد النهائي، والطلب من مجموعة عمل إعداد السياسة العامة العربية لسلامة الغذاء مواصلة جهودها من أجل إعداد مسودة وثيقة السياسة العامة حتى يتم عرضها على الفريق لإبداء الملاحظات قبل الاجتماع القادم له، تمهيداً للاعتماد النهائي للوثيقة. كما تم الموافقة على خطة العمل المقترحة للفريق خلال النصف الثاني من عام 2020 والتي تتضمن عقد اجتماعات شهرية للفريق (اجتماعات عن بُعد)، والتأكيد على مواصلة الفريق لمهامه وفقاً لخطة العمل المُقترحة خلال تلك الفترة.

❖ **الشؤون الجمركية:**

عُقد اجتماع مدراء عامي الجمارك في الدول العربية (40) (الأمانة العامة: 2-2020/3/3)، وذلك لمتابعة كافة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، حيث تم استعراض آخر تطورات اتفاقية التعاون الجمركي العربي، والترحيب بتوقيع دولة قطر عليها، ومتابعة تنفيذ الدول الأعضاء للمبادرة الاسترشادية حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة كدليل استرشادي للدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم استعراض أعمال لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات؛ حيث تمت الموافقة على اعتماد مركز المعلومات الجمركي العربي ليكون مركزاً للمعلومات الجمركي العربي فور إطلاق الاتحاد الجمركي العربي، وكذلك اعتماد أعمال لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق، ومتابعة التطورات بشأن اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية المعدلة، خاصة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة (5) من الاتفاقية بشأن رسوم البضائع ووحدات النقل.

❖ **تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:**

عُقد الاجتماع الأول للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (الأمانة العامة: 19-2020/2/20)، حيث تم الموافقة على الشروط المرجعية لعمل اللجنة بصيغتها النهائية، كما تم اقتراح حذف كلمة دائمة من مسمي اللجنة، وكذلك تم الموافقة على آلية انضمام الدول لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية بعد دخولها حيز النفاذ، وتم الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بأسماء نقاط الاتصال الخاصة بالتجارة في الخدمات وفقاً للنموذج المُعدّ من قبل الامانة العامة لتعميمها، وكذلك نشرها على الموقع الإلكتروني لإدارة التكامل الاقتصادي العربي.

❖ **الاتحاد الجمركي العربي:**

عقدت لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة اجتماعها (43) (الأمانة العامة: 2-2020/2/6) بهدف استكمال التفاوض على توحيد التعريفة الجمركية العربية الموحدة للفصول (87-97)، حيث تم استكمال وضع الرسوم المطبقة للدول الأعضاء والرسوم المثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية للدول أعضاء المنظمة. وخلال الاجتماع، أبقت جمهورية السودان على فئات الرسوم الجمركية الوطنية المطبقة لديها لحين الانتهاء من دراسات الاتحاد الجمركي والاتفاق على السياسات الوطنية لديها من خلال الجهات ذات الصلة باستثناء البنود المدرجة تحت البند (9018)، حيث قامت بتخفيض رسومها الجمركية من 25% لتصبح 5%. كما تم رفع رسوم الاستيراد المطبق في المملكة المغربية على جميع البنود التي لها نسبة رسوم 25% لتصبح 30% وفقاً لقانون المالية للمملكة لعام 2020، وتم تسجيل بقية مواقف الدول الأعضاء على قاعدة البيانات.

❖ **ورش العمل:**

عقدت الأمانة العامة ورش العمل التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

- ورشة عمل حول "تداعيات فيروس كورونا المستجد على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى التجارة العربية البينية"، بتاريخ 2020/5/12، وشارك فيها حوالي 50 شخصاً ممثلين عن الدول العربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية. وقد تم تقديم العروض من كل من: د. هبة علي – رئيس قسم البحوث الاقتصادية بصندوق النقد العربي، د. خالد المعلم – خبير باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السيد/خير الدين راموال – من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ حيث تم استعرض تأثير الجائحة على التجارة العربية، وقد أجمع المتحدثون على أن العالم ما بعد كورونا لن يكون كما كان قبلها، ولا بد أن تقوم الدول بتغيير سياساتها النمطية وأن تقوم باستحداث آليات جديدة تتوافق مع المرحلة القادمة والتي من أهمها الاعتماد على الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، وتعزيز البنية التحتية الخاصة بشبكات الاتصالات بما يتواكب مع التداعيات الحديثة التي تستوجب التباعد الجسدي. هذا ويمكن تلخيص أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة تعاون الدول العربية في ضمان الإمداد الكافي والتداول السلس للسلع والخدمات عبر الحدود، خاصةً فيما يتعلق بسدّ الفجوة المتوقعة في الواردات من السلع الأساسية، خاصة السلع الغذائية والمنتجات الطبية والصحية والصيدلانية، والاستفادة من قدرات وثروات المنطقة من خلال تعزيز الاستثمار العربي- العربي في قطاعات المنتجات الغذائية والصناعية والأدوية، على أساس الميزة التنافسية لكل دولة في المنطقة.
- اتخاذ إجراءات استثنائية لتسهيل التجارة خلال فترة الجائحة مثل إنشاء ممرات خضراء أو مسارات سريعة للسماح بالتفتيش والفحص والإفراج السريع عن المنتجات الأساسية والطبية دون الإخلال بمتطلبات الأمن والصحة.
- استخدام الأنظمة الالكترونية المميكنة وتداول المستندات والوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير الكترونياً، وتبادل الخبرات وتوفير الدعم الفني في مجال إصدار شهادات المنشأ الالكترونية بحيث تتجه كافة الدول العربية إلى إصدارها بدلاً من استخدام الختم والتوقيع الحيّ، بما يُصعّب الأمر على المصدرين خاصةً في ظل الظروف

الاستثنائية الحالية، وتطبيق إجراءات من شأنها التقليل من الاتصال المباشر بين التنفيذيين في الجمارك ومعامل الفحص والتجار والمخلصين، وتفعيل استخدام أدوات تسهيل التجارة مثل النافذة الواحدة.

- تشجيع الصناديق العربية المتخصصة الإقليمية في الدعم المالي السريع والكبير في ظل المساعدات والمبادرات العربية، من خلال تصميم وتمويل مناسب لبرامج دعم المصدرين والمستوردين العرب، وتوفير مصادر لتمويل تلك الصناديق لكي تفي باحتياجات الدول العربية خلال فترة الجائحة وما بعدها.
- مساعدة الدول العربية الأقل نمواً على تخطي الآثار الاقتصادية للأزمة، وضمان توصيل المعونات لها خاصةً المواد الغذائية والمستلزمات الطبية، مع التزام الدول العربية بأن تراعي مصالح الدول العربية الأقل نمواً المستوردة للغذاء عند اتخاذ أية اجراءات أحادية للتعامل مع أزمة فيروس كورونا.

- ورشة عمل تحت عنوان "تداعيات فيروس كورونا المستجد على التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفرص الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية" بتاريخ 2020/6/15، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار برنامج تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من أجل التنمية المستدامة. وقد شارك في ورشة العمل حوالي 60 شخصاً ممثلين عن الدول العربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية التالية: (لجنة الاسكوا – اغادير– المؤسسة الإسلامية لتنمية التجارة المركز الإسلامي للتنمية – اتحاد الغرف العربية – الاتحاد العربي للصناعات الغذائية– منظمة العمل العربية – منظمة السياحة العربية – اتحاد النقل العربي). وقام بتقديم العروض وأوراق العمل بالورشة مجموعة من الخبراء الدوليين في مجال التجارة في الخدمات، من بينهم: د. عبد الحميد ممدوح المرشح المصري لرئاسة منظمة التجارة العالمية، د. أحمد غنيم أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وخبير في تجارة الخدمات، السيدة/ ريما يونس، د. خالد السقطي عميد كلية النقل واللوجيستيات باكاديمية النقل البحري، د. وليد الحناوي أمين عام المنظمة العربية للسياحة. وقد ناقشت ورشة العمل التأثيرات المحتملة لانتشار وباء فيروس كورونا على أداء قطاعات الخدمات على المستوى العالمي والإقليمي، والتعرف على فرص الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية خلال تلك الأزمة، وكذلك التعرف على وضع قطاع السياحة وخدمات السفر في الدول العربية بشكل خاص كأكثر القطاعات التي تأثرت سلباً جرّاء هذا الوباء، كما تم التطرق لقطاع النقل والذي يعد حلقة الوصل بين كافة القطاعات السلعية والخدمية وكيفية التقليل من الآثار السلبية المحتملة، وأخيراً القطاع المالي وقدرته على التأثير في كافة القطاعات السابقة وقدرته على الاستجابة لإجراءات استثنائية خلال تلك الازمة، وتم الخروج بعدد من التوصيات والمقترحات الاستثنائية لتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها خلال فترة الأزمة. ويمكن تلخيص أهم التوصيات بشكل عام فيما يلي:

- تعميق التكامل الاقتصادي العربي بوصفه سبيل الخروج من الأزمة على المدي القصير، وتعزيز وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية في تجارة الخدمات، من خلال سياسات هادفة لتحسين البيئة التجارية والاهتمام بصورة أساسية بالقطاعات الأكثر تضرراً، وهي قطاع السياحة وخدمات النقل وقطاع الخدمات الطبية.
- الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في تسهيل حركة الأفراد الطبيعيين المرتبطة بزيادة إنتاج الإمدادات الطبية والسلع الأساسية، وكذا في تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال خلال الفترة القادمة فيما بين الدول العربية في القطاعات المدعمة للاقتصاد واللازمة لإعادة انتعاش اقتصادات الدول العربية وتحقيق النمو للخروج من الأزمة.
- إنشاء صندوق تمويل عربي لمساعدة الدول العربية في التغلب على الاثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصادات العربية، ودعم القطاعات الأكثر تضرراً، وتحقيق التنسيق اللازم لحشد الموارد ووضع خطة مجمعة تشتمل على كافة القطاعات تجنباً لهدر الموارد.

- تشجيع السياحة الداخلية كمخرج مؤقت للنهوض بالقطاع السياحي مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية للحدّ من تفشي الوباء.
- زيادة الوعي بأهمية الاقتصاد الأزرق والاستغلال الأمثل لموارد الدول العربية في هذا المجال.
- التنسيق العربي في التوجه نحو النقل الصديق للبيئة وميكنة النقل لخفض التكاليف لخدمة حركة التجارة العربية والتي تتماشى مع الإجراءات التي توفر الحماية للمتعاملين.
- توفير البدائل التأمينية التي تتعامل مع المخاطر الجديدة التي ظهرت بعد جائحة كورونا.
- وضع أُطر تشريعية في الدول العربية تكون حاكمة للتجارة الالكترونية.
- استعداد النقل الجوي للإجراءات التي سيتخذها فيما بعد الجائحة، من أجل الحفاظ على صحة وسلامة الركاب والبضائع.
- التركيز على مشكلة التمويل والسيولة، والطلب من المصارف العربية تقديم حِزم دعم بشروط مرنة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح قنوات تعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات المالية الدولية للتشاور بشأن سياسات الاقتراض والاقراض وشروط الملاءمة المالية، واتخاذ إجراءات استثنائية خلال الأزمة.

- ورشة عمل تحت عنوان "دور تسهيل التجارة في تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19"، بتاريخ 2020/7/12، وذلك بالتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج تعزيز التكامل الاقتصادى العربى من أجل التنمية المستدامة. وقد شارك في ورشة العمل حوالي 40 شخصاً ممثلين عن الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية التالية (لجنة الاسكوا – اغادير– اتحاد الغرف العربية – الاتحاد العربي للصناعات الغذائية– اتحاد المخلصين العرب). وقدّم العروض في ورشة العمل كل من: د. منة حسن خبير السياسة التجارية وتسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية، السيد علاء بسيوني خبير الجمارك بالبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة مي سرحال مستشار باتحاد الغرف العربية، د. بهجت أبو النصر مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالأمانة العامة. وتناولت ورشة العمل الدور الهام الذى يقوم به تسهيل التجارة فى مواجهة الجائحة، وذلك من خلال إتخاذ إجراءات متعلقة بالعمل عن بُعد، وإنهاء التعامل بالمستندات الورقية، وتطبيق إجراءات التحول الرقمى للإفراج عن السلع الأساسية من المواد الغذائية والطبية، وذلك دون الإخلال بمتطلبات الأمن والصحة، وتفعيل إدارة المخاطر، وتدعيم إستمرارية وترابط سلاسل التوريد الإقليمية وحماية الإقتصاديات العربية وسلامة مجتمعات الأعمال والمستهلكين، وسرعة تلبية إحتياجات الأسواق العربية، وذلك بالتوازى مع تطبيق أعلى مستويات الإجراءات الإحترازية والوقائية لحماية العاملين بالإدارات الجمركية فى الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى حماية التجار والمتعاملين فى سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية، ووسطاء الجمارك، ووكلاء شركات الشحن والتفريغ والنقل وغيرهم من المشتغلين بالمنافذ والمعابر الحدودية. وقد تم الاطلاع على مجهودات الأمانة العامة في هذا الصدد، وقد تم الخروج بعدد من التوصيات من شأنها جمع كافة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت خلال الأزمة والسير نحو الحفاظ علي ديمومتها كونها تسير في اتجاة تسهيل التجارة بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويمكن تلخيص أهم توصيات ورشة العمل علي النحو الآتي:

- التعجيل بتخليص السلع الضرورية والتخليص العاجل للبضائع التي تؤثر بشكل مباشر أو تساعد في التخفيف من المشكلات المواقف المتعلقة بتفشي فيروس كورونا. وقد قدمت منظمة الجمارك العالمية توجيهات واضحة في هذا الشأن.
- الاستفادة من موقع منظمة الجمارك العالمية على شبكة الإنترنت والتوجيهات بشأن اتفاق الأمم المتحدة النموذجي بشأن التعجيل بتخليص السلع الطبية وسلع الطوارئ الأساسية.

- تشجيع اعتماد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءات ما قبل الوصول، بهدف تسريع الإفراج عن الشحنات منخفضة المخاطر عند الوصول، وتقليل الاتصال الشخصي، الذي سيحمي ضباط الجمارك والمستوردين/ المصدرين على حد سواء.
- التقليل من عمليات التفتيش المادي: لتوظيف موارد التفتيش المحدودة بشكل أكثر فعالية، ويجب على سلطات الجمارك الحدّ من 5 عمليات التفتيش المادي والتحقق الإداري غير الضرورية أو التى تهدر الوقت.
- التسجيل الإلكتروني والتوجه نحو الرقمنة من أجل الحفاظ على التباعد الاجتماعي، حيث يجب أن يؤدي الانتقال إلى الرقمنة إلى 7 معاملة كاملة بدون أوراق دون الحاجة إلى نسخ مطبوعة من البيانات الإلكترونية.
- ضرورة اتباع مبدأ الشفافية فيما يخص السياسات التجارية التي توثر على التجارة في ظل الجائحة، وضرورة التنسيق بين الدول العربية بشأن الإجراءات الاستثنائية المتخذة خلال فترة الازمة.
- التشجيع نحو تطبيق منظومة النافذة الواحدة باعتبارها الحلقة الأصعب في هذه المنظومة والأكثر تكلفة والأكثر تأثير على التجارة.

ꕥ

2. **<u>في مجال الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث:</u>**

قامت الأمانة العامة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

<u>في مجال الموارد المائية:</u>

- اجتماع اللجنة العلمية الفنية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2020/7/2 بمشاركة 40 ممثلاً عن 14 دولة و5 منظمات إقليمية ودولية، بتنظيم مشترك بين الأمانة الفنية للمجلس وبالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية/ رئاسة الدورة الحالية للمجلس. وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بإعداد تقرير إقليمي لتأثير جائحة "كوفيد- 19" على المياه والصرف الصحي، من خلال تقارير الدول، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بالموضوع.
- خلق منصة إقليمية للخبراء العرب لتبادل الخبرات حول الجوانب الفنية وكذلك خطط رفع الجاهزية وسرعة الاستجابة في مواجهة الجائحة.
- دعم جهود الدول للتحول الرقمي والرقمنة في قطاع المياه والصرف الصحي.
- دعم مجهودات الدول خصوصاً لمواجهة الاحتلال وتطوير خدمات المياه والصرف الصحي في الدول التي تعرف نزاعات مسلحة، وكذا دعم الدول العربية المتشاطئة مع دول غير عربية.
- الحاجة الملحة لإعداد خطة وطنية للتعامل مع المخاطر والكوارث في قطاعي المياه والصرف الصحي.
- تكوين احتياطي من المعدات وقطع الغيار والمواد الكيميائية تحسباً لتوقف سلاسل الإمداد.
- العمل ما أمكن على توطين تكنولوجيا المعالجة والتحلية والتطهير.
- تطوير بنيات وآليات العمل للاستفادة من الخدمات الرقمية في التشغيل والصيانة وتطوير الخدمات.
- الاستفادة من التجارب القائمة لوزارات المياه والري في الدول العربية في إدارة الأزمة القائمة جراء تفشي فيروس كورونا وامكانية توحيد وتعميم الاجراءات والاليات الناجعة في كافة الدول العربية وبما يتناسب مع الخطط والاستراتيجيات القائمة في كل دولة عربية.
- إنشاء مركز/خلية أزمات من الخبراء المختصين للعمل مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، تكون مهمته مساعدة الدول العربية في الاستجابة السريعة والتغلب على التحديات الادارية والفنية والمالية المتعلقة بهذه الجائحة والمساهمة في التخفيف من حدتها، من خلال طرح سيناريوهات وآليات العمل، بما يتوافق مع الوضع المائي القائم، والمستجدات المؤثرة.

- دعوة الدول غير العربية المتشاطئة مع الدول العربية إلى ضرورة تحييد المياه المشتركة كأساس للنزاعات القائمة، والعمل على توظيف الأزمة الراهنة كأساس لتعزيز التعاون وبناء الثقة بين الاطراف المتشاطئة.
- إصدار وثيقة ليتم اعتمادها من قبل المجلس الوزاري العربي لتكون مرجعية توعوية حول الاجراءات الاحترازية المعتمدة في التعامل مع قضايا المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، والتي تضمن مأمونية واستدامة خدمات المياه.
- اعتماد تقنيات التواصل الاجتماعي عن بعد (online hangouts) لعقد مزيد من ورشات العمل الفنية والاجتماعات الدورية التشاورية لبحث كيفية ادارة المياه والصرف الصحي في ظل أزمة كورونا.
- إيجاد آليات لدعم مشغلي مرافق المياه والصرف الصحي في ظل أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية وبما يضمن استدامة هذه المرافق وتعزيز عمليات الجباية.
- تحليل التغيرات في سياسات تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية جراء أزمة تفشي فيروس كورونا، ووضع استراتيجيات مائية قادرة على التجاوب مع هذه السياسات الجديدة.

- شاركت الأمانة العامة ضمن فريق عمل في إعداد ورقة سياسية لمجموعة العشرين في إعداد ورقة سياسية لمجموعة العشرين بتاريخ 2020/5/18 والتي تترأسها المملكة العربية السعودية، بعنوان: Promoting Human Centric technologies and urban nexus water energy and Food sustainability challenge of smart cities.
- شاركت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورة تدريبية حول أهمية تقنيات الاستشعار عن بُعد في دراسة التغيرات المناخية، والتي نظمتها لجنة الاسكوا بتاريخ 2020/7/1، وبمشاركة ممثلين عن الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وتم خلال الدورة عرض أسس النماذج الإقليمية المناخية والهيدرولوجية. كما تم عرض مخرجات مبادرة "ريكار" الإقليمية ونتائج تطبيق النموذج الإقليمي العربي للتغيرات المناخية والهيدرولوجية.
- عُقد اجتماع شركاء المبادرة الإقليمية لندرة المياه بتنظيم مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والأمانة الفنية للمجلس بتاريخ 2020/7/8. وشارك في الاجتماع 40 ممثلاً عن 12 منظمة إقليمية ودولية، ويعتبر هذا الاجتماع امتداداً لاجتماعات تحضيرية تم عقدها خلال شهور إبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران 2020. وتم خلاله مناقشة مقترحات الشركاء حول إعداد مصفوفة أنشطة ومشاريع المياه للشركاء الإقليميين وتحديد آليات التنسيق التي ستُمكّن منظمة الفاو والأمانة العامة من خلق فرص تعاون بين مختلف المنظمات، وكيف يمكن لشركاء المبادرة الاقليمية لندرة المياه دعم اللجنة المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة وتنفيذ "إعلان القاهرة 2019". وقد خلص الاجتماع إلى لائحة لأنشطة المنظمات حسب المواضيع، والدول المستفيدة والمدى الزمني والموازنات المرصودة لها.

ꕥ

3. <u>في مجال شؤون البيئة والأرصاد الجوية</u>:

- عقدت المجموعة العربية لقضايا ومفاوضات تغير المناخ اجتماعها (25) (الأمانة العامة: 10-2020/2/11)، وناقش المشاركون الموضوعات الحيوية التي تهم الدول العربية مثل التنوع الاقتصادي وأثار تنفيذ تدابير الاستجابة وتحديد الأنشطة التي تدرج في المساهمات الوطنية، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي أقرتها أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في دورتها (24) ببولندا والتي سيلتزم بها المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق باريس. وفي ضوء المناقشات اعتمدت المجموعة العربية الأمور والضوابط لموقف المجموعة خلال الجولات التفاوضية لعام 2020 وآلية التنسيق العربي للتعامل مع قضايا تغير المناخ.
- **قامت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":**

- ورشة عمل حول "تقييم احتياجات تمويل المناخ في الدول العربية" بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ يومي 12-2020/2/13، حيث ناقش المشاركون تقييم حالة تمويل المناخ في المنطقة العربية وتبادل المعرفة والمعلومات بين الخبراء بهدف مساندة الدول العربية في تعزيز قدرتها على إجراء تقييمات لاحتياجات تمويل المناخ، بما في ذلك التقييمات المؤسسية والحوكمة، والمساهمة في إعداد استراتيجية عربية لتعبئة موارد لتمويل المناخ وتسهيل الوصول إليها لتنفيذ المشاريع المناخية ذات الأولوية والاستثمارات والبرامج وفقاً للأهداف المحددة، والاستفادة من الآليات الدولية لتمويل المناخ بما تشمله من صناديق وآليات ثنائية ومتعددة الأطراف، والتركيز على تمويل مشاريع التكيّف والتي تعتبر أولوية إقليمية.
- الاجتماع الأول للمجموعة العربية لقضايا ومفاوضات تغير المناخ بتاريخ 2020/4/22 بمشاركة ما يقارب 45 خبيراً ومفاوضاً عربياً لمناقشة عدة موضوعات تتعلق بالظروف الراهنة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للجائحة العالمية "كوفيد-19" وتأثيرها على المسارات التفاوضية لتغير المناخ. واتفقت المجموعة العربية على أن تأجيل الجلسات القادمة للهيئات الفرعية ومؤتمر الأطراف يجب أن يكون لمصلحة الجميع، وأن المجموعة لا توافق على عقد اجتماعات عبر تقنية "فيديو كونفرانس" تدعو لها سكرتارية الاتفاقية وبالأخص إن كانت تشمل مواضيع متشعبة وقرارات رسمية، وأكدت على عدم قبول أي قرارات رسمية تصدر عنها. كما أكدت المجموعة على أهمية عقد اجتماعات عربية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" تساهم بشكل إيجابي في التشاور فيما بين المجموعة العربية ولبناء القدرات وتوحيد الموقف العربي.
- الاجتماع الأول للفريقين الفنيين لكل من منتدى التوقعات المناخية للدول العربية ومنتدى التوقعات المناخية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2020/6/17، بتنظيم ومشاركة الأمانة الفنية المشتركة للمنتدى: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ، ومشاركة ممثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وناقش الفريقان التقارير الفنية للتنبؤ الموسمي لفصل الصيف (يونيو/حزيران – يوليو/تموز – أغسطس/آب) لهذا العام 2020، وتقارير التحقق من التنبؤ الموسمي للشتاء الماضي والصادرة عن مراكز التنبؤات والمراكز المناخية بمرافق الأرصاد الجوية العربية، واستخدام هذه النتائج في توفير المعلومات اللازمة لصنع القرارات المرتبطة بالأنشطة الإنسانية المختلفة وخطط التنمية المستدامة، لاسيما تعزيز الجهود الداعمة لتخفيف أثر المخاطر المرتبطة بالطقس القاسي ودوره الهام في تحليل التوقعات بالتغيرات المناخية على المنطقة العربية وتلبية متطلبات المستخدمين من المعلومات المناخية الإقليمية.
- اللقاء الخاص بإطلاق تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2020 الذي عقد بتاريخ 2020/6/17 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويحمل عنوان "الماء وتغير المناخ" بهدف مساعدة المجتمعات على معالجة تحديات تغير المناخ والاستفادة من الفرص التي توفرها إدارة المياه المحسنة واعتماد تدابير متكاملة للتكيّف والتخفيف لإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة، والتأكيد على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وتناول اللقاء أسباب تغير المناخ ونتائجه، بما فيها كيفية التعامل مع الظواهر المناخية المتطرفة، وإسهامها في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.
- اللقاء الأول من سلسلة لقاءات علمية، تحت عنوان "استشراف مستقبل البحث العلمي في الوطن العربي في ظل جائحة كورونا وما بعدها" بتاريخ 2020/6/18، بمشاركة عدد من العلماء والمسؤولين العلماء العرب وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وضمن أعمال الدورة الثامنة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة.

- ندوة الآليات التطبيقية لحماية البيئة في الوطن العربي تحت شعار "من أجل الطبيعة" بالتعاون مع الاتحاد العربي للتطوع بتاريخ 2020/6/18. وقدمت الأمانة العامة عرضاً حول جهودها في مجال حماية البيئة والأنشطة والبرامج التي تقوم بتنسيقها ضمن أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- الاحتفال بيوم التصحر والجفاف بتاريخ 2020/6/22 بمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وكان الموضوع المختار لهذا العام هو "الغذاء. التغذية. الألياف. الإنتاج والاستهلاك المستدامان" بهدف حشد التحدي لمواجهة تدهور الأراضي وفقدانها الناتج عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والتأكيد على حماية الأراضي التي تواجه تحديات متزايدة لضمان الأنشطة الإنتاجية الحالية والمستقبلية لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش؛ وهو التحدي الأكبر في المنطقة العربية، حيث البيئة القاحلة والحاجة الماسة إلى إدارة أفضل للأراضي.
- سلسلة من الندوات التدريبية عبر الإنترنت لمدة ساعة واحدة أسبوعياً (اعتبارا من يوم 2020/7/1 لمدة ستة أسابيع) تتناول تحليل ظواهر تغير المناخ باستخدام أدوات نظم المعلومات الجغرافية، لتعزيز الفهم الإقليمي والحوار حول تحديات تغير المناخ التي تواجه الدول العربية وتتضمن تمارين تفاعلية لبيانات المناخ للمساعدة في زيادة فوائد التعلم إلى أقصى حد.
- الاجتماع الثاني للمجموعة العربية لقضايا ومفاوضات تغير المناخ بتاريخ 2020/7/6 بمشاركة أكثر من 40 خبيراً ومفاوضاً عربياً، لمناقشة ومتابعة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ وخاصة الاجتماعات عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وتأثيرها على المسارات التفاوضية لتغير المناخ؛ حيث أوصت المجموعة بضرورة التواصل بين المعنيين بمفاوضات تغير المناخ بالدول العربية وبعثاتها الدبلوماسية بالأمم المتحدة في نيويورك، وذلك بصورة مباشرة وعن طريق وزارات الخارجية، وحثهم على المشاركة في فعاليات اجتماعات مجموعة الأصدقاء التي ستتم بمقر الأمم المتحدة. كما ستتولى الأمانة العامة للجامعة متابعة ذلك من خلال بعثتها في نيويورك. وسيتم في الفترة القادمة العمل على مشاركة عدد من مفاوضي المجموعة العربية في تلك الاجتماعات، كما أكدت المجموعة على موقفها الثابت بالتعامل بحذر مع عقد الاجتماعات الدولية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بصورة انتقائية، والتنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى، لتأكيد عدم الموافقة على عقدها وبالأخص إن كانت تشمل مواضيع متشعبة وأكدت على عدم قبول أي قرارات رسمية تصدر عنها.

ꕥ

4. <u>في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:</u>

❖ **<u>في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات</u>**

- قامت الأمانة العامة بتنظيم الاجتماع (26) الخاص بفريق العمل العربي للطيف الترددي بالتعاون مع دولة الامارات العربية المتحدة (مدينة أبو ظبي: الفترة 8-2020/2/12).

- **قامت الأمانة العامة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":**

- المنتدى العربي الأول حول "دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجابهة جائحة كورونا – مبادرات عربية وقصص نجاح"، اذلي عقدته الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية للاتصالات والمعلومات ولجنة الاسكوا بتاريخ 2020/6/16. وتضمن المنتدى جلسة وزارية لعرض الخطط والمبادرات الوطنية لمجابهة جائحة كورونا أو الحدّ من آثارها. كما تضمن أيضاً جلسة لعرض أفضل التجارب والحلول التكنولوجيا العربية والعالمية. صدر عن المنتدى عدة توصيات أهمها:

- تقديم المساعدة للبلدان التي لها ظروف خاصة من حيث تطوير البنية التحتية للاتصالات قدر الإمكان، حيث أن الوباء أثبت أن الاتصالات ضرورة للحياة كالماء والهواء.
- تعزيز دور الاتصالات في حالات الاستغاثة والطوارئ.
- اغتنام هذه الفرصة للعمل على محو الأمية الرقمية لدى بعض الفئات بالشعوب العربية.
- في مجال التعليم، اضطرت المؤسسات التعليمية إلى التحول للتعليم عن بُعد، والذي أظهر عدم استعداد العديد من الجامعات والمدارس لهذا الأسلوب سواء من ناحية طرق التعليم وايصال المادة العلمية، أو من ناحية توفر البنية التكنولوجية اللازمة لتطبيق هذه الطريقة للتدريس، نظراً لاعتماد التدريس عن بعد إلى حد كبير على توفر منصة الكترونية وانترنت ذات سعات مناسبة وإتاحة الأجهزة اللازمة للمتلقي، وهذه المتطلبات ليست متوفرة في عدد من البلدان العربية.
- تغير طرق العمل والإدارة، حيث أظهرت الأزمة إمكانية تحويل عدد كبير من الأعمال والوظائف للعمل عن بُعد، مع إظهار أهمية البنية التحتية للإنترنت والاتصالات المحمولة وتدارك نقاط الضعف عند التحميل الزائد للشبكات.
- الاهتمام باستخدام ودمج الذكاء الصناعي بشكل أفضل في مجال الصحة العامة.

- اجتماع تحت عنوان الحوار الإقليمي العربي للتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتاريخ 2020/6/23 بمشاركة جميع الدول العربية وبتنظيم مشترك مع المكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات.
- الاجتماع الأول لفريق العمل العربي لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات بتاريخ 2020/7/16.
- الاجتماع (30) لفريق عمل بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات بتاريخ 2020/7/28.

❖ **<u>في مجال البريد:</u>**

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع التشاوري العربي الخاص بالبريد بتاريخ 2020/6/4، الذي نظّمه المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي، وتم خلاله مناقشة تنظيم ورش عمل في المنطقة العربية، وذلك في إطار تنفيذ خطة التنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية للفترة 2017–2020 والتي يتولى المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي تمويلها بالكامل، ويتم التنسيق لتنفيذها بين الأمانة العامة والمكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي.
- عقدت ورشة عمل في المنطقة العربية خاصة بالتجارة الإلكترونية يومي 20–2020/7/22 بمشاركة المنسق الإقليمي للاتحاد البريدي العالمي المُكلّف بالمنطقة العربية ومسؤول الأمانة الفنية للجنة العربية للبريد ومدراء الاستعداد التشغيلي للتجارة الإلكترونية في المنطقة العربية، وذلك بعنوان: (Operational Readiness of E-commerce).
- عُقد الاجتماع السادس لفريق العمل العربي للأجور، عن بُعد، بتاريخ 2020/8/6.
- جاري التنسيق مع رؤساء فرق العمل البريدية العربية لتنظيم اجتماعات عن بعد لفرق العمل البريدية العربية المتخصصة التابعة للجنة العربية الدائمة للبريد، وسوف يتم تحديد المواعيد التي تناسب الجميع في موعد لاحق.

ꕥ

5. <u>في مجال الطاقة:</u>

❖ **<u>تم إعداد مجموعة من التقارير حول:</u>**

- "تداعيات كوفيد – 19 على قطاع الطاقة العربي والعالمي"، وتضمن التقرير مراحل تطور أسعار النفط منذ عام 1973 وحتى الآن، بالإضافة إلى آثار الأزمة على الطلب العالمي على الطاقة المتجددة.
- "استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتكامل أنظمة الطاقة والهيدروجين"، وتضمن التقرير التعريف بوقود الهيدروجين الأخضر وكيفية إنتاجه وأهميته لتكامل أنظمة الطاقة. كما تم عرض استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتكامل أنظمة الطاقة وكيفية استخدام الهيدروجين كمصدر أساسي بها.

- "إمكانات الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية"، حيث تم عرض إمكانات الغاز الطبيعي ودوره المستقبلي في خليط الطاقة بالمملكة العربية السعودية. وتضمن التقرير عرض مفصل لاحتياطات الغاز وإمكانية استخدامه في توليد الكهرباء بدلا من الزيت الثقيل والوقود الخفيف (وقود الديزل) وما ينتج عن ذلك من وفورات اقتصادية وبيئية كبيرة بمنظومة الطاقة الكهربائية.
- "إمكانات النفط والغاز الطبيعي في الدولة الليبية"، وتناول التقرير بالتفصيل والأرقام وضع قطاعي النفط والغاز بدولة ليبيا ومدى تأثرهما نتيجة للحرب الدائرة هناك. كما تناول أيضاً الوضع الحالي للصادرات الهيدروكربونية بالدولة والاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز والنفط الصخري مقارنة بالاحتياطات العالمية.
- "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الأسواق العربية"، وتم البحث في هذا التقرير عن أسباب انهيار أسعار النفط والغاز ومن ثم تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية. وكذلك تم البحث عن المجهودات الدولية لخفض التأثيرات السلبية لانخفاض الأسعار وكيفية العمل على استرجاع أسواق الطاقة لعافيتها.

❖ **<u>في مجال الربط الكهرباء:</u>**

قامت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بمجموعة من الأنشطة والفعاليات التالية سواء بالتنظيم أو المشاركة:

- ندوة حول "الربط الكهربائي الإقليمي العربي في سياق التحول العالمي لأنظمة الطاقة" بتاريخ 2020/5/8، وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومشاركة المنظمة العالمية لتنمية التعاون في مجال الطاقة (GEIDCO)، وشارك بالحضور عن بُعد حوالي 40 خبيراً ومتخصصاً.
- اجتماع مشترك مع البنك الدولي بتاريخ 2020/5/13، للتنسيق فيما يتعلق بالخطوات المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء.
- اجتماع اللجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل بتاريخ 2020/6/10 لمناقشة تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء (موقف الاتفاقية العامة واتفاقية السوق– قواعد تشغيل الشبكات العربية)، وتطورات الإطار التنظيمي للسوق العربية المشتركة للكهرباء ووسائل دعم التجارة في السوق العربية المشتركة للكهرباء (أمانة السوق، تشكيل لجان السوق).
- عقدت لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية اجتماعها الثاني عشر بتاريخ 2020/7/26 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وبعد مناقشة البنود المعروضة على جدول الأعمال، أصدرت اللجنة عدة توصيات من أهمها:
  - الموافقة على النسخة النهائية للاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق).
  - تأجيل النظر في إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء لما بعد تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية.
  - تكليف أمانة المجلس بالدعوة لعقد اجتماع للجنة التوجيهية (اجتماع عن بعد) يخصص لمناقشة البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية.
- انعقد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، بتاريخ 2020/7/27 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، حيث وافق على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء)، ويعتبر ذلك خطوة هامة للأمام على طريق استكمال الإطار المؤسسي والتشريعي لتحقيق السوق العربي المشتركة للكهرباء. وقد سبق ذلك اجتماع للجنة خبراء الكهرباء بالدول العربية بتاريخ 2020/7/26.

❖ **<u>في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:</u>**

- شاركت الأمانة العامة في الندوة الخاصة بتطوير صناعة الهيدروجين بالشرق الأوسط وشمال افريقيا بتاريخ 2020/5/20 والتي نظمتها شبكة تقنيات الطاقة النظيفة في الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان "الاجتماع

الثالث لتحالف الهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وتم عرض آفاق تطوير الهدروجين الأخضر في المنطقة العربية واستخدام الطاقات المتجددة وإمكانية استخدامه كرافد للوقود الأحفوري في المستقبل.

- شاركت الأمانة العامة في ندوة حول "أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" بتاريخ 2020/6/8 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومشاركة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، وشركة (Econoler) حول دور أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتم مناقشة التقرير الخاص بأدوات كفاءة الطاقة المبتكرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تم عرض وسائل وطرق مبتكرة لتحسين كفاءة الطاقة في المنطقة العربية.
- شاركت الأمانة العامة في ورشة عمل بعنوان "الهيدروجين والطاقة المتجددة: العوامل الدافعة لتكامل سوق الطاقة المتوسطية بعد COVID-19" بتاريخ 2020/6/25، حيث تم شرح كيف يمكن لحزم التحفيز الخضراء تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة في أوروبا والاستثمار في الطاقة المتجددة في جميع أنحاء دول البحر الأبيض المتوسط، ولماذا يمكن أن يكون الهيدروجين الأخضر مكملاً مهمًا للغاية للكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، وما هي الفرص التي تظهر للشاطئ الجنوبي من البحر المتوسط لتطوير إمكاناته الضخمة من الطاقة المتجددة، وما هي الآثار المترتبة على تجارة الطاقة في البحر المتوسط.
- شاركت الأمانة العامة في ورشة العمل التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة حول "برمجية IRENA Flex Tool"، بتاريخ 2020/6/30، والخاصة بمحاكاة خاصية مرونة أنظمة الطاقة الكهربائية وكيفية تقييمها للحصول على حصة أعلى من مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة استنادًا إلى خطط وتوقعات الاستثمار في السعات المحددة. وقامت الأمانة العامة بعرض رؤيتها في هذا المجال وبينت أهمية الربط الكهربائي بين الدول العربية كأحد الحلول لرفع مرونة أنظمة الطاقة بالدول العربية وبالتالي توفير البنية التحتية الضرورية لزيادة نسبة مشاركة الطاقات المتجددة بها.

ꕥ

6. <u>في مجال النقل والسياحة:</u>

❖ **<u>في مجال النقل:</u>**

- عُقد الاجتماع (9) للجنة اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية في نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي المعدلة، (الدار البيضاء: 18-2020/2/19). شارك في الاجتماع وفود تمثل 6 دول عربية وممثلين عن المنظمة العربية للطيران المدني والاتحاد العربي للنقل الجوي، وذلك لمناقشة آراء ومقترحات أعضاء اللجنة حول اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية في نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي المعدلة، وكذلك الملاحظات الواردة للأمانة العامة بشأن بعض المواد الواردة في الاتفاقية. وأوصى المشاركون برفع مشروع الاتفاقية بالصيغة النهائية إلى مجلس وزراء النقل العرب للنظر في اعتمادها.
- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للسكك الحديدية والنقل الذكي (دبي: 2020/2/27). ويُعدّ هذا المؤتمر مناسبة فريدة لصناعة السكك الحديدية الإقليمية، وفرصة سانحة لتوفير فرصة استكشاف التقنيات الجديدة والتواصل مع قادة الصناعة، وهو الفعالية الوحيدة للسكك الحديدية التي تقام بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. وشارك في المعرض (7500) شخصاً وما يزيد عن (300) عارضاً وأكثر من (200) متحدثاً، ليصبح الحدث الأكبر في صناعة السكك الحديدية والنقل والخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.
- **قامت الأمانة الفنية للمجلس وزراء النقل العرب بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":**

- ندوة حول "التأثيرات السلبية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل البحري والتوقعات والرؤى المستقبلية"، بتاريخ 2020/5/13. واستعرض المشاركون عدداً من الموضوعات والرؤى حول اقتراح تدابير وخطط عملية من

شأنها مواجهة نزيف الخسائر في قطاع النقل البحري في الدول العربية، وذلك في ضوء الإجراءات الاحترازية والظروف الصعبة الطارئة التي تمر بها دول العالم لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد. وقد أوصى المشاركون بالعمل على تطوير القدرات الذاتية على مستوى (المؤسسات والهيئات العربية/ الدول العربية/ التكتلات الإقليمية وخاصةً الافريقية)، وضرورة العمل على تطوير الاسطول البحري العربي وتشجيع العمل المشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام، مع دعم الشراكة الإقليمية بين البلدان العربية والبلدان الافريقية.

- ندوة حول "تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID- 19) وتأثيراتها السلبية على قطاع النقل في الوطن العربي" بتاريخ 2020/6/25، وشارك فيها السادة وزراء النقل أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب، وأوصى المشاركون ببعض المقترحات والإجراءات ذات البعد الاستراتيجي والتشغيلي وكان من بينها ما يلي:

فيما يتعلق بقطاع النقل البحري:

- حث الدول العربية على تبني الإجراءات التي تتطلب تخفيض الاحتكاك البشري المرافق لعمليات النقل البحري من خلال الاستعانة بإمكانيات الثورة الصناعية الرابعة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل البحري.
- حث الدول العربية على توفير حزمة من التسهيلات الضريبية لشركات الملاحة العربية وتخفيض الرسوم والبدلات للسفن رافعة علم إحدى الدول العربية ومد فترة إعفاء البضائع من أرضيات التخزين بالموانئ لغرض دعم مُلاّك السفن والتجار والمصدرين والمستوردين.

فيما يتعلق بقطاع النقل البري:

- تفعيل دور اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، كونها المنصة المناسبة للحوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لإيجاد ومتابعة تطبيق الحلول التي تكفل استمرار تدفق حركة النقل في حالات الأزمات، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف النوعية الخاصة بكل بلد.
- الاستفادة من الاتفاقيات الدوليّة للأمم المتحدة التي تتيح تطبيق الحلول الرقميّة التي تقلل التداخل البشري المرافق لعمليات النقل، مثل التطبيق الرقمي لاتفاق النقل الدولي العابر للحدود (e TIR) والتطبيق الرقمي للاتفاق الدولي للنقل الطرقي للبضائع (e CMR) وتطبيق الأنظمة الإدارية الرقمية في مجال عمل الجمارك، مثل نظام (Asycuda) أو غيره من الأنظمة المماثلة.

فيما يتعلق بقطاع الطيران المدني العربي:

- الاسترشاد بالتوجيهات القياسية التي أصدرها فريق تعافى الطيران التابع لمجلس منظمة الطيران المدني الدولي حول الإجراءات الصحية التي يمكن أن تتبناها الدول عند إعادة إطلاق النقل الجوي.
- التوسع باستخدام التكنولوجيا في كافة مراحل السفر بدءاً من عملية الحجز مروراً بإتمام إجراءات السفر.
- حث الدول العربية لرفع القيود التشغيلية على أساس النهج الثنائي وتحرير خدمات النقل الجوي بما يلبي متطلبات الحركة الجوية الأصلية بين الدول العربية، وصولاً إلى سوق موحد للنقل الجوي بين الدول الأعضاء.

- ورشة عمل حول "تكامل الميناء والمدينة: الحل الأمثل لمواجهة تحديات ما بعد جائحة (COVID-19)"، بتاريخ 2020/7/8. وشارك في الورشة قنصل جمهورية الصين الشعبية بالإسكندرية، وأستاذ القانون الوقائي بجامعة داليان البحرية، ومدير معهد اللوجيستيات البحرية بجامعة هوهاي، بالإضافة إلى مدير الميناء بمؤسسة ميناء فالنسيا بمملكة إسبانيا. وقد استعرض المشاركون سبل تقديم الحلول والمقترحات والتدابير وخطط عملية من شأنها طرح أفاق التعاون بين الميناء والمدينة في ضوء الاجراءات الاحترازية والظروف الصعبة الطارئة التي تمر بها دول العالم لمواجهة أنتشار فيروس كورونا المستجد، والعمل على تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري في مدن الموانئ، والابتعاد عن النموذج الاقتصادي

الخطّي التقليدي، وإعادة هندسة الإنتاج والاستهلاك وفقا لهدف محدّد لتقليل النفايات غير الضرورية، كون هناك واحدة من أعظم التحديّات البيئية في العصر الحديث، والتي تضّخمت أكثر فأكثر مع تزايد متطلبات التجارة والصناعة وتزايد عدد السكان. كما أوصى المشاركون صانعي القرار في الموانئ والمتعاملين معها النظر في تحديث الخطط الاستراتيجية لمواجهة ومواكبة الآثار السلبية لما بعد هذه الجائحة، والوصول لآلية مشتركة بين المدن والموانئ للوصول إلى مزيد من التعاون المثمر فيما بينهما، وإعادة التفكير في مستقبل الواجهة البحرية، وتقديم نماذج جديدة بإسم مجتمعات الموانئ، تكون أكثر أمانًا واستدامة وشمولية ومرونة وأكثر تماسكاً في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها.

- الاجتماع المشترك بين الجهات المعنية بإعداد "دراسة إنشاء البوابة الإلكترونية العربية لتسهيل النقل" بتاريخ 2020/7/14، لبحث المعوقات التي تواجهها وسبل تيسير وإزالة تلك المعوقات. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة متابعة إعداد الدراسة برئاسة رئيس القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة للجامعة وعضوية كل من: مدير إدارة النقل والسياحة بالأمانة العامة، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، العضو المنتدب للجهة المنفذة للمشروع بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

❖ **<u>في مجال السياحة:</u>**

قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

- الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري العربي للسياحة، بالتعاون مع وزارة السياحة بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ 2020/6/17، وبرئاسة السيد وزير السياحة بالمملكة العربية السعودية، وبمشاركة 19 دولة عربية، بالإضافة إلى منظمة السياحة العالمية والمنظمات العربية المعنية في هذا الشأن، لمناقشة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيراتها السلبية على قطاع السياحة في الدول العربية، وفرض عدد من الإجراءات والسياسات لتسريع التعافي.
- الاجتماع (6) للجنة منظمة السياحة العالمية في الشرق الأوسط الذي عُقد بتاريخ 2020/7/6، برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة وبمشاركة السيد وزير السياحة بالمملكة العربية السعودية. وناقش الاجتماع مراحل تفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم بسبب جائحة كورونا. وصدر عن الاجتماع عدة توصيات من شأنها تعزيز التعاون بين منظمة السياحة العالمية والجهات المعنية بالقطاع السياحي في الشرق الأوسط، وتوفير الحلول الداعمة للقطاع السياحي.

ꕥ

7. **<u>في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات:</u>**

- يحتل العمل الإحصائي موقعاً بارزاً ليشمل الأنشطة عامة، ويحظى باهتمام خاص من أجل إنتاج ونشر إحصاءات عالية الجودة، تلبي احتياجات مستخدمي الإحصاءات العربية. وفي هذا الشأن، يتم تنفيذ توصيات اجتماعات اللجان الإحصائية، وهي:
  1. اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
  2. لجنة التنسيق الإحصائي بين إدارة الاحصاء وقواعد المعلومات والمنظمات العربية المتخصصة.
  3. اللجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية.
  4. اللجنة الفرعية للحسابات القومية.
  5. اللجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية.
  6. اللجنة الفرعية لبناء القدرات الإحصائية.
- كما يتم إصدار النشرات الإحصائية، وتقوم الأمانة العامة كذلك بتنفيذ برنامج سنوي يشمل الأنشطة التالية:

- تحديث محتوى قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لدول الوطن العربي واستكمال بياناتها حتى آخر سنة متاحة، مع إتاحة هذه البيانات التفصيلية لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الإدارة.
- إتاحة قواعد بيانات الزراعة، النقل، الاتصالات والمعلومات، لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الإدارة.
- تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة بباقي فصول المجموعة الإحصائية (السكان– قوة العمل – الطاقة – الأسعار – التعليم – الصحة – الحسابات القومية).
- المشاركة في وضع إطار عربي أوّلي خاص بمؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة (اقتصادية– اجتماعية– بيئية).
- العمل مع المنظمة العربية للسياحة لتطوير وتحديث محتوى قاعدة بيانات السياحة لدول الوطن العربي.
- توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمي البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.
- العمل على تحديث البيانات لإصدار العدد الثامن من كتيب "دول عربية: أرقام ومؤشرات".
- الاعداد لإصدار العدد الثاني من كتيب "تعريف إدارة الاحصاء وقواعد المعلومات ولجانها".
- متابعة الدارسين على المنح الدراسية في المركز الديمغرافي والإعداد للعام الدراسي 2019–2020.

– كما يجري التعاون مع الأجهزة الإحصائية العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية؛ حيث يتم القيام بما يلي:

- الاتصال بالأجهزة الإحصائية العربية للحصول على البيانات اللازمة للنشرات الإحصائية ولقواعد البيانات والتعاون المستمر معها فيما يخص تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ولجانها الفرعية، وتنفيذ برنامج العمل السنوي للأمانة العامة.
- مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنظيم دورات تدريبية في مجال الحسابات القومية 2008 وورشة عمل حول البيانات الضخمة ودورات تدريبية لتجاوز التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية العربية لإنتاج ونشر مؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- مواصلة التعاون مع الأمانات الفنية المعنية بالمجالس الوزارية المتخصصة من أجل تحسين جودة البيانات الإحصائية في الدول العربية في بعض القطاعات ورفع كفاءة العاملين فيها.
- التعاون مع لجنة الاسكوا لتعزيز بناء القدرات الإحصائية العربية في مجال الحسابات القومية ومؤشرات التنمية المستدامة 2030.

ꕥ

8. <u>في مجال المنظمات والاتحادات العربية:</u>

– وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، ويقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير هيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها. وتعد إدارة المنظمات والاتحادات العربية هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام. وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قراراً طلب فيه من إدارة المنظمات والاتحادات العربية أن تشارك في اجتماعات المنظمات العربية وتقديم تقرير دوري عن ذلك للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- وتنفيذاً لذلك، شاركت الأمانة العامة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك:

- الدورة العادية (65) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية بتاريخ 2020/6/13.
- الدورة العادية (35) للجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بتاريخ 2020/6/23.
- الدورة العادية (111) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال الفترة 23-2020/6/25.
- الدورة (57) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتاريخ 2020/6/25.
- الدورة (51) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بتاريخ 2020/7/8.
- الدورة العادية (113) للمجلس التنفيذي والدورة العادية (25) للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتاريخ 2019/7/9.

9. <u>في مجال العلاقات الاقتصادية:</u>

قامت الأمانة العامة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

❖ **<u>في مجال التعاون العربي الدولي:</u>**

<u>التعاون العربي الصيني:</u>

- شاركت الأمانة العامة في أعمال الدورة (9) للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني الذي عقد بتاريخ 2020/7/6 وذلك بمشاركة السيد الأمين العام، وبرئاسة مشتركة لكل من السيد وزير الخارجية وشئون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية ومستشار الدولة والسيد وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وبمشاركة السادة وزراء خارجية الدول العربية.

- وقد أعرب السيد الأمين العام عن أمله في الارتقاء بالتعاون العربي الصيني لمستوى القمة من خلال عقد قمة عربية صينية تعقد باستضافة المملكة العربية السعودية، وبما يحقق نقلة نوعية في العلاقات بين الجانبين.
- صدر عن المنتدى ثلاث وثائق هامة وهي "إعلان عمّان"، و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2020 – 2022"، و"البيان المشترك لتضامن الصين والدول العربية في مكافحة وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا المستجد". وتعكس هذه الوثائق الرؤى المشتركة بين الجانبين العربي والصيني حول القضايا ذات الاهتمام المشترك لتعزيز التعاون بينهما خاصة المجالات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة.
- في ظل انتشار جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على عدد من القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، وفي إطار التعاون العربي الصيني، تقوم الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل بتاريخ 2020/8/25، حول تجربة الصين الرائدة في الحد من الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين، ويتم التركيز على أهم المجالات الاقتصادية المتأثرة بالجائحة في الدول العربية وكيفية الاستفادة من تجربة الصين في هذا الخصوص. وقد تم التنسيق مع الجانب الصيني لتوفير خبير لتقديم استعراض وافي حول تجربة الصين الرائدة في هذا الخصوص.

<u>في مجال التعاون العربي الياباني:</u>

شاركت الأمانة العامة في أعمال المائدة المستديرة الثانية التي عقدت تحت عنوان "COVID-19 in the Arab Region: Impact and Responses"، بتاريخ 2020/7/27، وذلك في إطار سلسلة الموائد المستديرة ضمن المشروع المشترك بين الجامعة العربية والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

❖ **في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

عقد اجتماع مبادرة الجامعة العربية حول "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص العربي" بتاريخ 2020/7/1 بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة واتحاد الغرف العربية وبالتعاون مع منظمة العمل العربية. شارك في أعمال المبادرة ممثلو الدول العربية وأكثر من 130 شخص يمثلون كافة القطاعات المعنية من الدول العربية، وممثلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بالدول العربية، وكذلك نخبة من المتخصصين من المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية. وهدف الاجتماع إلى التشاور واستعراض التجارب التي يمكن الاسترشاد بها لتخطي الاثار السلبية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا. وصدر عن الاجتماع عدة توصيات أهمها:

- دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بوصفه واحد من أهم مصادر زيادة الناتج القومي الإجمالي للدول، ويساهم في الحد من معدلات البطالة بين الشباب العربي، ومحاربة الفقر في المجتمعات.
- العمل على إيجاد سياسات حكومية محفزة تعزز من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية إعداد خرائط استثمارية واضحة وملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية.
- تقديم كافة الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمكنها من القيام بدوره على الوجه المطلوب، خاصة فيما يتعلق بمجالات بناء القدرات وقطاع المعلومات والتشييد وغيرها.
- أهمية عمل مخطط لأقطاب النمو بتضافر مجموعة من الجهود من عدة جهات، يأتي على رأسها المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار (يونيدو – البحرين)، والمراكز البحثية المتخصصة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وذلك بالشكل الذي يحقق تقديم عدد من الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال: توفير التدريب والتنمية للعنصر البشري، البحوث والتطوير بمشاركة من الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، توافر مركز للاستخبارات التسويقية لتجميع البيانات وتحليلها، وضع تصور للتمويل لا يعتمد على التمويل البنكي الحالي من خلال التأطير لأسس جديدة للتمويل كأن يكون هناك بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ꕥ

10. في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

- **شاركت الأمانة العامة الاجتماعات في الندوات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":**

- ندوة بعنوان "الملكية الفكرية وتحديات أزمة كورونا"، والتي نظمها منتدى المثقفون بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2020/4/13. وتحدث في الندوة د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، ود. حسام لطفي عميد كلية الحقوق بجامعة بنى سويف. وركزت الندوة التي أدارها المحامي أسامة البيطار على أهمية الملكية الفكرية كصناعة إنتاجية مهمة في زمن كورونا، والآليات التي ينبغي اتباعها لحماية الملكية الفكرية الحالية بأسلوب صحيح، بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة نظام الابتكار وحماية الميزة التنافسية وأهمية الاختراع في المساعدة على إيجاد حلول لإدارة الأزمة. تناولت الندوة المحاور التالية: الملكية الفكرية صناعة إنتاجية مهمة في ازمة كورونا، أهمية الصناعة وتأثيرها على الشركات والأفراد والجهات المختصة، حماية الملكية الفكرية الحالية بشكل صحيح، وسلامة نظام الابتكار وحماية الميزة التنافسية عند تعافي العالم من كورونا، أهمية الاختراع في المساعدة على إيجاد حلول لإدارة الأزمة.
- ندوة تحت شعار "الابتكار من أجل مستقبل أخضر"، والتي نظمتها شركة المحامون المتخصصون الدوليون وجامعة فلادلفيا الخاصة بتاريخ 2020/4/26 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. تحدث في الندوة د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكية الفكرية والتنافسية، ود. وليد عبد الناصر مدير المكتب العربي بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ود. حسام لطفي عميد كلية الحقوق بجامعة بنى سويف، ود. ياسر جاد الله عميد المعهد القومي

للملكية الفكرية، والسيدة ريم الريموني المحامية رئيس، والسيد أسامة البيطار المحامي، والسيدة مها القضاة رئيس قسم براءات الاختراع بوزارة الصناعة والتجارة بالمملكة الأردنية الهاشمية. كما شارك بالحضور عدد من أساتذة الجامعات ومديري مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.

- ندوة بعنوان "لنبتكر من اجل مستقبل أفضل" والتي نظمتها جمعية الامارات للملكية الفكرية بتاريخ 2020/4/28 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. وقدّمت د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية ورقة عمل عن الملكية الفكرية والانفاق على البحث العلمي في ظل جائحة كورونا، وتحدث في الندوة كل من: السيدة زين العواملة مدير حماية الملكية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة بالأردن، والدكتور خالد النقبي عضو مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية، والدكتور عبد الرحمن المعينى – أمين السر العام لجمعية الامارات للملكية الفكرية، Dr. Jorge Roman أستاذ الاقتصاد بجامعة تشيلي. كما شارك بالحضور نخبة من خبراء الملكية الفكرية بالدول العربية. واستعرضت الندوة نماذج لبعض الدول العربية في دعم الابتكار لمستقبل أفضل، ومن أهم المحاور التي تناولتها الندوة: الملكية الفكرية لدعم اقتصاد مستدام، الملكية الفكرية والانفاق على البحث العلمي، تجربة الأردن في دعم الابتكار لمستقبل أفضل، رسائل COVID 19 للحكومات وأصحاب الحقوق ومكاتب التسجيل. وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة قامت بإعداد بيان بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية وتم ادراجه على الصفحة الرئيسية بالموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية وعلى القنوات الرسمية للجامعة في مواقع التواصل الاجتماعي.
- ورشة عمل حول "سياسات الملكية الفكرية في الدول العربية في ظل جائحة كورونا" بتاريخ 2020/7/15. وتناولت الورشة عدة محاور، من بينها: تعزيز أنظمة وسياسات الملكية الفكرية في جائحة كورونا، البحث عن تنفيذ تدابير لمساعدة مستخدمي ومالكي حقوق الملكية الفكرية في ظل جائحة كورونا، جهود أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مكافحة جائحة كورونا، مواجهة جائحة كورونا وتأثيرها على مجتمع الملكية الفكرية بالدول العربية، وأهمية التعاون والتنسيق بين أصحاب القرار وبيئة العمل في مجال الملكية الفكرية وذلك بهدف تحسين الاستجابة لجائحة كورونا، أنشطة جمعية الإمارات للملكية الفكرية في ظل جائحة كورونا. وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أهمية السياسات التي اتخذتها الدول العربية والتدابير التي نفذتها في ظل جائحة فيروس كورونا وكيفية العمل عن بعد في مجال الملكية الفكرية. ومن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها: الدعوة إلى العمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية والتكنولوجية لمكاتب الملكية الفكرية العربية بهدف تمكينها من التكيف مع معطيات عالم ما بعد جائحة "كوفيد – 19"، الدعوة إلى السعي من أجل تعظيم الاستفادة العربية من برامج التدريب عن بعد التي تتيحها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدعوة لتوسيع المشاركة العربية في مشاريع إقامة مراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا وتحقيق استفادة أكبر من مكاتب إدارة التكنولوجيا وإعداد سياسات الملكية الفكرية للجامعات ومراكز الأبحاث، وهي جميعها خدمات يتيحها التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدعوة من أجل تعزيز الشراكة فيما بين جامعة الدول العربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومكاتب الملكية الفكرية العربية بما يخدم نشر الوعي بأهمية الملكية الفكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ولمزيد من التعريف بثقافة الملكية الفكرية ولتعزيز نظم الملكية الفكرية في الوطن العربي، التركيز على أهمية التقاضي الرقمي ورقمنة الأمور المالية، وتعزيز البحث العلمي لإنتاج اللقاحات والمزيد من تشجيع الابتكار في الدول العربية، استغلال الترخيص الإجباري واستغلال مواطن المرونة في الملكية الفكرية لتعزيز صناعة الدواء، أهمية تطوير التعليم عن بعد في المدارس والجامعات والاهتمام باعتماد استراتيجيات للذكاء الاصطناعي، وربط البحث العلمي بالصناعة والتركيز على المجالات التي تشجع الثورة الصناعية الرابعة، تطوير العمل الحكومي لإتاحة العمل عن بعد وإيجاد وسائل غير تقليدية للتعامل المباشر، التعاون بين كل المؤسسات للتصدي إلى القرصنة والاعتداء على حقوق المؤلف وأساتذة الجامعات خاصة في ظل انتشار ظاهرة

التعليم الإلكتروني، الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والاهتمام بتدريب الشباب على الابتكار لارتباطه بالتنمية المستدامة، محاولة إيجاد وسيلة للتعاون الأمني في مجال مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي.

- قامت الأمانة العامة بإعداد مقالة بعنوان "أزمة كورونا والملكية الفكرية وأهمية الانفاق على البحث العلمي"، ونشرت المقالة في عدد من الصحف. كما قامت الأمانة العامة بتسجيل "فيديو" عن الملكية الفكرية وأهمية الانفاق عن البحث العلمي في ظل جائحة كورونا، وتناول جهود جامعة الدول العربية في مجال الملكية الفكرية والابتكار، عن طريق تبنى وإطلاق الاستراتيجية العربية للابتكار والبحث العلمي، وتم إدراج "الفيديو" على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.
- قامت الأمانة العامة بتعميم تقرير على مندوبيات الدول الأعضاء حول مبادرة شركة ميدترونيك (الشركة العالمية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الطبية) والتي تعتبر من أكبر الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا الطبية، والتي قامت بالتنازل عن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها ونشر التصميمات الصناعية الخاصة بأجهزة التنفس التي طرحتها، داعية الدول لتصنيعها فوراً لمواجهة فيروس كورونا.
- يُعقد الاجتماع (6) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2020/8/24.

ꕥ

11. في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية:

❖ **متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019/1/20):**

أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019/1/20)، عدداً من القرارات الاقتصادية، وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وسيتم عرض الإجراءات المُتخذة لتنفيذ هذه القرارات ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

❖ **متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة (مالابو :2016/11/23) والإعداد للقمة في دورتها الخامسة – الجوانب الاقتصادية:**

عقدت القمة العربية الافريقية الرابعة بغينيا الاستوائية (مالابو: 2016/11/23) لتعزيز الشراكة العربية الافريقية، وتعد مقرراتها استكمالاً لمقررات القمم في دوراتها السابقة (الدورة الأولى – مصر: 1977، الدورة الثانية – سرت: 2010، الدورة الثالثة – الكويت: 2013). وصدر عن القمة "إعلان مالابو" ومجموعة من القرارات ركزت بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، الطاقة، النقل، الاتصالات، التمويل). وقد تم تنظيم عدة اجتماعات بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي لمتابعة تنفيذ مقررات القمة.

❖ **متابعة نتائج القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية – الجوانب الاقتصادية:**

عُقدت القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المملكة العربية السعودية (الرياض: 2015)، استكمالاً لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة (برازليا: 2005) والدورة الثانية (الدوحة: 2009)، والدورة الثالثة (بيرو: 2012). وصدر عن القمة "إعلان الرياض" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل، الاتصالات). وتواصل الأمانة العامة متابعة تنفيذ مقررات القمة.

❖ **الإعداد للدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:**

تم إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) (الأمانة العامة: 8/30-2020/9/3). وتشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، وثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

❖ **<u>موضوعات مجلس الجامعة:</u>**

تم إعداد تقارير شاملة لما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (30) (الجمهورية التونسية: 2019/3/31).
- نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة (153) و(154) للعرض على الدورة (154) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.